المشكلات التي تواجه التعليم في مدينة القدس وسبل علاجها

د.حسين خليل عبد القادر

جامعة الاستقلال فلسطين

تاريخ الارسال: 2019/07/23 تاريخ القبول: 2019/12/03 تاريخ النشر: 2019/12/19

ملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى المشكلات التي تواجه التعليم المدرسي في مدينة القدس وسبل علاجها، وقد استخدمت الباحث المنهج الوصفي، بالاعتماد على عدد من المصادر الرسمية وغير الرسمية ومجموعة من الوثائق والدراسات في استقصاء المعلومات المتعلقة بواقع التعليم المدرسي العام في مدينة القدس ومشكلاته.وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها المشكلات الآتية: **السياسة:** وتتمثل في الصراع السياسي بين الفلسطينيين والإسرائيليين على المدينة وفرض السيادة عليها. **الثقافة:** وترتبط بشكل مباشر مع التعليم، وقد تبين من خلال الدراسات السابقة القليلة أن هناك انعدام شبه كامل للحركة الثقافية في القدس بسبب قلة المكتبات العامة والنوادي الثقافية والمراكز العلمية. **تعدد الجهات الإشرافية:** تتمثل الجهات الإشرافية على التعليم في القدس في خمسة جهات هي (الأوقاف الإسلامية، وزارة المعارف الإسرائيلية، بلدية القدس، الانروا، والقطاع الخاص). **تسرب الطلبة من المدارس:** أشارت اغلب الدراسات أن نسبة تسرب الطلبة من مدارس القدس تتراوح بين (10%-15%) وهي نسبة عالية وخاصة في مدارس البلدية والمعارف الإسرائيلية. **الأبنية والغرف الصفية:** أشارت أغلب التقارير والدراسات السابقة إلى أنه هناك نقص حاد في الأبنية والغرف الصفية في مدارس القدس، مما أدى إلى اكتظاظ الصفوف بالطلبة وبلغ ذروتها 50 طالباً في الصف الواحد.

كلمات المفتاحية: التعليم، مشكلات التعليمية

Abstract:

The study aimed to identify the problems facing school education in Jerusalem and ways of treating it. The researcher used the descriptive approach, based on a number of official and non-official sources and a collection of documents and studies in the information survey on the status of public school education in the city of Jerusalem and its problems. The study concluded to a set of results. The most important: **Politics:** The political conflict between the Palestinians and the Israelis is the city and the imposition of sovereignty over it. **Culture:** It is directly linked to education, and it has been shown through the previous few studies that there is almost complete lack of cultural movement in Jerusalem because the lack of public libraries, cultural clubs and scientific centers. **The number of supervisory bodies:**

المنارة للاستشارات

Supervisors of education in Jerusalem are five (Islamic Endowments, Ministry of Education, Jerusalem Municipality, UNRWA and the private sector). **Leakage of students from schools:** Most studies indicate that the rate dropout of students from Jerusalem schools ranges between 10% -15%, which is high, especially in municipal schools and Israeli knowledge. **Buildings and classrooms**: Most of the previous reports and studies indicate that there is a severe shortage of buildings and classrooms in the Jerusalem schools, which led to overcrowding of students and culminated in 50 students per class.
key words: Education, Educational problems

مقدمة :

إن الواقع التعليمي في القدس هو حصيلة تعدد أنظمة التعليم المطبقة في المدينة في ظل غياب سلطة وطنية فلسطينية تربوية تشرف على هذا التعدد في أنظمة التعليم لتعمل على صهره في بوتقة واحدة ليعبر عن الهوية القومية والوطنية الفلسطينية، ولتعمل أيضا على تحسين البيئة المدرسية والتعليمية وتحسين نوعية التعليم فيها.

إن للقطاع التربوي والتعليمي في القدس أهمية كبيرة لما لهذا القطاع من دور أساسي في تأكيد الهوية الفلسطينية والعربية للمدينة المقدسة ومؤسساتها التربوية والتعليمية و إن نظام التعليم المهني في القدس العربية لا يلقى الاهتمام الكافي الذي يستحقه وأن الإقبال على هذا النوع من التعليم ضعيفاً وبقي مستوى التعليم المهني متدنياً ولا يلبي احتياجات سوق العمل. وبالمقابل تعمل سلطات الاحتلال في المدينة إنشاء مراكز تعليم مهني وتقدم لها التسهيلات والدعم المادي لجذب الطلبة إليها وتقوم بالإعلان عن هذه المراكز بمختلف أساليب الدعاية بالوسائل الإعلامية المختلفة وبداخل المدارس الأكاديمية في المدينة وتقدم المنح الدراسية للملتحقين بها. وتتميز هذه المراكز بأنها تلبي احتياجات سوق العمل الإسرائيلي لتحويل الطلبة من الدراسة الأكاديمية إلى عمال مأجورين في سوق العمل وتقبل الطلبة في المراكز المهنية الذين لم يكملوا الدراسة في المرحلة الدراسية الإلزامية مما يتهدد الطلبة بالارتداد إلى الأمية الأبجدية في الوقت الذي لا تقوم بتدريس اللغة العربية في هذه المراكز. http://alquds-org.blogspot.com/2019/07/blog-post_5161.html

تعاني مدارس القدس من ضغوطات الاحتلال وسياساته الممارسة ضدها، وبسبب هذه السياسات وصلت نسبة المدارس المستأجرة ل **38 %** من مدارس القدس، وعيب هذه المدارس أنها غير

المنارة للاستشارات

مجهزة لتكون مبانٍ تعليمية، فالكثير من مدارس البلدة القديمة هي مبانٍ متآكلة وآيلة للسقوط و تفتقر للتهوية والإنارة، وينقصها التجهيزات التعليمية من مختبرات علمية وأجهزة حاسوب و آلات طباعة وتصوير وغيرها، وأحياناً تبنى المدارس من عدة مبانٍ مستأجرة متباعدة، فيتسبب ذلك بقلة انضباط الطلاب وضياع وقت المعلمين أثناء تنقلهم بينها .
https://qudsinfo.com/info-details

جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على وضع التعليم في القدس لدور التعليم المهم في عملية التنمية والتغيير الاجتماعي، ولنقف عن كثب على المشاكل التعليمية التي تعاني منها المدارس في القدس، وتحديد احتياجاتها وإيجاد الحلول الممكنة لهذه المشاكل. وبناءً على نتائج الدراسات ظهر العديد من المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع في مجالات عديدة منها: الأبنية المدرسية والغرف الصفية وتقنيات التعليم والتجهيزات وغيرها. وسوف نلقي الضوء على هذه المشاكل خلال البحث.

مشكلة الدراسة:

تعد إشكالية التربية ووظيفتها التنموية واحدة من التحديات الكبرى التي كانت وما تزال تواجه العديد من البلدان ومن ضمنها البلدان العربية وأخص بالذكر هناك في بلادنا فلسطين فهذه حقيقة لا جدال فيها بل وأمر مفروغ منه، إذ أن الإجماع النهائي حصل منذ عدة قرون حول ضرورة وأهمية التعليم والتربية كطريق لكل نهضة حقيقية قد تعزز من بداية الثمانينات من هذا القرن بل إن مصير المجتمعات في القرن الحادي والعشرون سيتوقف على الكيفية التي سنعد بها أبناءنا وخاصة من الناحية التربوية والتعليمية. (حبايب، 2001، 1)، مما تقدم فإن مشكلة الدراسة تتلخص في الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي:

"ما المشكلات التي تواجه التعليم المدرسي في مدينة القدس وسبل علاجها؟"

أهداف الدراسة:

1. التعرف إلى المشكلات الاجتماعية التي تواجه التعليم **المدرسي** في مدينة القدس.
2. معرفة المشكلات الإدارية التي تواجه التعليم في **المدرسي** مدينة القدس.
3. التعرف إلى المشكلات الاقتصادية التي تواجه التعليم **المدرسي** في مدينة القدس.

المنارة للاستشارات

4. التعرف إلى المشكلات السياسية التي تواجه التعليم **المدرسي** في مدينة القدس.
5. معرفة الآليات التي يمكن إتباعها لعلاج مشكلات التعليم **المدرسي** في القدس.
6. الوصول إلى نتائج وتوصيات لمعالجة المشكلات التي تواجه التعليم **المدرسي** في القدس وسبل علاجها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة الحالية من أهمية موضوعها الذي يتطرق إلى مشكلة عامة في التعليم المدرسي وما يوجهه من صعوبات جمة وخاصة في مدينة القدس:

الأهمية النظرية: توضح الدراسة الحالية من خلال الفصول النظرية أهمية التعرف على المشكلات التي تواجه التعليم**المدرسي** في مدينة القدس وإبرازها وسبل علاجها.

الأهمية العلمية: تتضح أهمية الدراسة العلمية من خلال البحث في المشكلات التعليمية والتعرف إلى جوانب القصور في الإدارة المدرسية والمعلمين، والتجهيزات المدرسية، والتعرف على أسبابه، ومحاولة علاجه. و قد تفيد الدراسة الحالية القائمين على تطوير التعليم العام للارتقاء بالعملية التعليمية. وقد تساهم الدراسة في استكمال جهود السابقين الدارسين لمشكلات التعليم الخاصوقد تفيد هذه الدراسة في إيجاد مقترحات لتحسين مستوى الخدمة التعليمية في المدارس والمساهمة في تزويد المكتبة العربية بدراسة هامة حول مشاكل التعليم المدرسي.

منهجية الدراسة:

ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي، حيث سيتم الاعتماد على عدد من المصادر الرسمية وغير الرسمية ومجموعة من الوثائق والدراسات في استقصاء المعلومات المتعلقة بواقع التعليم المدرسي العام في مدينة القدس ومشكلاته.

الإطار النظري للدراسة

خلفية حول قطاع التعليم في القدس:

بلغ عدد الطلبة (في الصفوف الأول الابتدائي وحتى الثاني عشر)، في مدارس القدس خلال العام الدراسي2017/2016، 87,946 طالبا وطالبة (Hijazi, 2012) يذهب هؤلاء الطلبة إلى 228 مدرسة تعمل ضمن مرجعيات متعددة، حيث يعاني قطاع التعليم في القدس، كغيره من

المنارة للاستشارات

القطاعات الاجتماعية، من تعدد المرجعيات. ويعود السبب في ذلك إلى وإصرار كيان الاحتلال الإسرائيلي على اختراق القانون الدولي والاستمرار باحتلال المدينة المقدسة، والتضييق على المؤسسات الفلسطينية التي تقدم خدمات للمجتمع المقدسي الفلسطيني. يوازي هذا التضييق خرق آخر لحقوق السكان المقدسيين الفلسطينيين يتمثل بفشل بلدية الاحتلال في توفير خدمات اجتماعية تغطي حاجات السكان، كالنقص الحاد في عدد الغرف الصفية في مجال قطاع التعليم، وما يترتب عليه من اكتظاظ كبير في الصفوف المتوافرة حاليا. يذكر أن معدل المساحة للطالب/الطالبة المقدسي في الصف يتراوح بين 0.5 و 0.9 م^2، ، علما بأن المساحة التي يفترض أن تتوافر هي 4.55م^2 لطالب المرحلة الابتدائية و 5.94م^2 لطالب المرحلة الثانوية . (Tanner,2009)

يشرف على قطاع التعليم في القدس حاليا خمس جهات مختلفة هي: أولا، **مديرية التربية والتعليم الفلسطينية وعدد مدارسها 49**، وتشرف على 12312 طالب وطالبة ، ويمثلون 14% من نسبة الطلاب المقدسيين الفلسطينيين. ثانيا، **المدارس الخاصة** والتابعة لجمعيات خيرية مسيحية وإسلامية، ولغيرها من الجمعيات، ومنها مدارس غير هادفة للربح وأخرى ربحية، وعددها 83 مدرسة وفيها حوالي 30,260 طالب وطالبة، ويمثلون 34,4% من نسبة الطلاب المقدسيين. يقتصر تعاون جهة المدارس الخاصة مع مديرية التربية والتعليم في القدس على إشراف أكاديمي محدود النطاق من قبل المديرية، وعلى توثيق علامات طلبة هذه المدارس ورعاية امتحان الثانوية العامة فيها، وتوثيق بياناتها الإحصائية، وتزويدها بالتعليمات والمطبوعات التعليمية.

ثالثا، **بلدية الاحتلال والمعارف (70 مدرسة)، وشبه المعارف وتسمى مدارس المقاولات والتي يمكن اعتبارها جهة رابعة (19 مدرسة)** وتوفر تعليما أساسيا وثانويا لـ 44,166 طالب وطالبة، وهؤلاء يمثلون 50.2% من الطلبة المقدسيين (44.5% في مدارس البلدية والمعارف و5.7% في مدارس شبه المعارف كما تسمى مدارس المقاولات). إن التعاون بين المدارس بلدية والمعارف وشبه المعارف ومديرية التربية والتعليم في القدس يقتصر على توثيق المديرية لعلامات طلبة مدارس البلدية، ورعاية امتحان الثانوية العامة فيها، وتزويدها بالتعليمات المتعلقة بالمنهاج والمطبوعات التعليمية. أما بالنسبة لطبيعة التعاون بين البلدية والمدارس الخاصة فقائم على أساس شراء البلدية – باعتبارها ملزمة وفق القوانين الدولية بتعليم كافة الطلاب تحت الاحتلال – لخدمات تعليمية من القطاع الخاص دون أن توفرها فعليا، فهي تدفع مقابلا ماليا عن كل طالب

المنارة للاستشارات

يتعلم في المدارس الخاصة التي تتوفر فيها شروط بلدية الاحتلال الخاصة بجودة الخدمات. تشتري البلدية، بالتالي، الخدمات مما يقارب الـ 70% من المدارس الخاصة، وتقوم بإملاء نظام شؤون الموظفين، وشروط السلامة العامة لهذه المدارس. يذكر أن بلدية الاحتلال حاولت التدخل في المنهاج الفلسطيني المعتمد في المدارس الخاصة، وفرض رقابة على كتب المقررات كحذف الرموز القومية الفلسطينية منها، ولكنها واجهت رفضا من قبل المدارس والأهالي، مما أدى إلى تأجيل تطبيق هذا الفرض في الوقت الحالي.

أما الجهة **الخامسة** المشرفة على المدارس في القدس فهي الأنروا، وأعداد طلاب هذه الجهة في تناقص مستمر، فهي تشرف الآن على 1208 طالبا وطالبة، ويمثلون 1.4% من الطلاب المقدسيين. لا يوجد تعاون أو تنسيق بين مدارس الأنروا والجهات الأخرى المشرفة على التعليم في القدس عدا مديرية التربية والتعليم التي تنسق مسألة استيعاب طلبة هذه الجهة في مدارس التربية بعد انتهائهم من المرحلة التعليمية الأساسية.

التقسيمات الجغرافية للقدس:

أ. **القدس القديمة The old city of Jerusalem**. المسورة التي تحتوي المقدسات الإسلامية، والقدس القديمة هي أصل القدس وأهم جزء فيها تراثياً و دينيا، أما مساحتها فهي أقل من كيلو متر مربع (871 دونماً) ولم يكن لليهود فيها سوى خمسة دونمات .

ب. **القدس الجديد The New city of Jerusalem**: بعد سنة 1850 بدأ الفلسطينيون يبنون خارج سور البلدة القديمة. و خلال قرن من الزمان أصبحت مساحتها خارج الأسوار 19،331 دونماً. ونتيجة الهجرات اليهودية التي سمحت بها بريطانيا، تمكن اليهود من امتلاك حوالي 26% من مساحتها أي ما يقارب خمسة آلاف دونم . لكن وكنتيجة لنكبة فلسطين فقد اغتصب اليهود حوالي 12 ألف دونم زيادة، أي أن هذا الجزء الذي أصبح يعرف بلدية القدس الغربية منذ سنة 1948 أصبحت مساحته حوالي 16،291 دنماً .

ج. **القدس الغربية WastJerusalem**: بين النكبة سنة 1948 و عدوان سنه 1967 قام اليهودي بتوسيع ما يسمى بلدية القدس الغربية على حساب القرى الفلسطينية التي احتلوها سنة النكبة حتى وصلت إلى 38،100 دونم .

المنارة للاستشارات

د. **القدس الشرقية East Jerusalem**: كان كل ما تبقى من القدس الجديدة للعرب هو 2،200دونم، بالإضافة إلى البلدية القديمة المسورة، وهو ما أصبح يعرف باسم بلدية القدس الشرقية . قامت الحكومة الأردنية بتوسيعها شرقاً حتى أصبحت ستة الآلف دونم، وذلك قبل عدوان "إسرائيل" سنة 1967.

هـ. **القدس الموحدة The Unified city of Jerusalem**: في عدوان 1967 احتلت "إسرائيل" ما تبقى من أرض فلسطين كلها، بما فيها القدس الشرقية. وقامت بمصادرة أراض أخرى جديد شرقي القدس، بحيث أصبحت بلدية شرق القدس بعد المصادرة حوالي 70 ألف دونم ، ضمتها لبلدية القدس الغربية ليصبح مجموع مساحتهما 108 الآف دونم، وأطلقت عليها اسم العاصمة الموحدة ل "دولة إسرائيل" وفي سنة 1993 وسعت "إسرائيل" البلدية من الجهة الغربية بحولي 15 ألف دونم، وصادرت أراض جديدة شرقي البلدية بحيث أصبح مجموعها سنة 2008 حولي 126 ألف دونم، وهي تشتمل على الأراضي المغتصبة سنتي 1948 و 1967، بما في ذلك البلدية القديمة التي تحتضن المقدسات الإسلامية والمسيحية.

و. **القدس الكبرى Greater Jerusalem**: في حال ضمت " إسرائيل " المستعمرات الكبيرة حول القدس وهي معاليه أدوميم Maale Adumim شرقاً، و جيلوGilo جنوباً، وجفعات زئيف شمالاً، ستصل مساحة البلدية إلى يزيد على 400 ألف دونم. وإذا ضخمت "إسرائيل" هذه البلدية من جهاتها الأربعة، حسب بعض المقترحات المطروحة فيما يسمى القدس العظمى Metropolitan Jerusalem فربما وصلت إلى ما يقارب مليون دونم أي ألف كم.

مشاكل القطاع العام وجودة التعليم:

يعاني قطاع التعليم في القدس من مشاكل لا يستهان بها، فتعددية وضيق نطاق التنسيق بين الجهات المختلفة يؤديان إلى عدم القدرة على وضع سياسات تطويرية شاملة لهذا القطاع الذي يعاني من نقص حاد في الغرف الصفية، الأمر الذي يدفع جهات الإشراف الخمس إلى تدريس الطلاب في أبنية سكنية قديمة ومستأجرة. لا تحتوي هذه الأبنية على المرافق التعليمية الأساسية، كالغرف الصفية المناسبة والملاعب والمختبرات والأجهزة الرياضية والوسائل التعليمية؛ فالغرف– على سبيل المثال لا الحصر– مكتظة ورطبة وتفتقر للتهوية، والشروط الأساسية لصحة وسلامة

المنارة للاستشارات

الطلاب غير متوفرة فيها. إن الميزانيات المتوفرة من قبل الجهات الخمس المشرفة على التعليم في القدس – علاوة على المشاكل السابقة الذكر– ضئيلة، ويترتب عليها فقر البرامج التعليمية المتوفرة، وقصر اليوم الدراسي، وانخفاض رواتب المعلمين مقارنة بمستوى المعيشة المرتفع في مدينة القدس المثقلة بالضرائب. كل هذا يؤثر على دافعية وأداء المعلمات والمعلمين الذين تحرفهم الظروف القاسية للبحث عن أعمال إضافية، ويؤثر سلبا بالضرورة على الطلبة.

تاريخ الدخول 2019/6/29م. http://www.jdoe.edu.ps

الواقع التعليمي في القدس:

تتوزع الجهات المشرفة على التعليم في القدس على أربع جهات رئيسة، هي: الأوقاف الإسلامية (وتتبع للسلطة الوطنية الفلسطينية)، ووزارة المعارف وبلدية القدس التابعتان للاحتلال، والقطاع الخاص، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). ويعتبر تعدد الجهات المشرفة على التعليم في القدس أحد أكثر مشاكل هذا القطاع خطورة؛ فهذا التعدد يعني غياب المرجعية الموجهة للتعليم، والتي ترسم الأهداف وتحدد القيم والمفاهيم التي يجب تبنيها في المدارس، مما يفتح الباب واسعا أمام الاحتلال للتدخل في تربية النشء وتوجيهه بما يخدم مصالحه وأهدافه.

ويشار إلى أن المنهج الفلسطيني هو المنهج التعليمي المعتمد أساسا في مدارس القدس، حيث يُدرّس كاملا في مدارس الأوقاف ووكالة الغوث، وهو المنهج الأساسي في مدارس القطاع الخاص، مع تعديلات على منهج اللغة الإنجليزية، وتدريس اللغة العبرية في بعض المدارس. في حين تُدرّس إلى جانب المنهج الفلسطيني مادتا العبرية وتاريخ إسرائيل في مدارس المعارف والبلدية. وقد بلغ عدد الطلبة في مدارس القدس الدراسي 2009\2008 حوالي 87908 طالباً، توزعوا على 2430 شعبة صفية في 147 مدرسة، وبلغ عدد المعلمين حوالي 4,008 معلم. مما يعني أن نسبة المعلمين إلى الطلاب كانت معلما واحدا لكل 21,9 طالبا. (دائرة شؤون القدس في منظمة التحرير الفلسطينية،2012، 31)

التحديات وتوصيات مواجهتها:

يمكن إيجاز أبرز التحديات التي تواجه قطاع التعليم في القدس كالتالي: (وحدة شؤون القدس، 2009)

1. انعكاسات الواقع الإنساني والاجتماعي والاقتصادي الصعب على الطلاب المقدسيين:

المنارة للاستشارات

تؤثر الظروف الاجتماعية والاقتصادية القاسية التي يعيشها المقدسيون تحت الاحتلال على طلاب مدارس القدس بطرق مباشرة وغير مباشرة، وتلعب جميعها دورا في نسب التسرُّب المدرسي وانتشار بعض الانحراف بين الطلبة، مثل التدخين والمخدرات.

2. تعدد الجهات المشرفة على التعليم:

لعل هذه هي أكثر المشاكل التي تواجه قطاع التعليم خطورة، فهي تعني غياب مرجعية الموجهة للتعليم التي يفترض أن تضع الرؤية الفلسفية أو الإستراتيجية التربوية التي يجب تبنيها في المدارس، مما يفتح الباب واسعا أمام الاحتلال للتدخل في تربية النشء وتوجيهه بما يخدم مصالحه وأهدافه.

3. التسرب المدرسي:

تشكل نسب التسرب المدرسي في مدارس القدس إشارة مقلقة، وهي تبرز بشكل خاص في مدارس البلدية والمعارف، حيث تبلغ نسبة التسرب فيها حوالي 10%، دون وجود أية إجراءات لمتابعة المتسربين. كما تبرز بين طلاب المرحلة الثانوية في مدارس الأوقاف، حيث تبلغ حوالي 8,2% (بواقع 5,4% للذكور و11,0% للإناث)

وتعود هذه النسبة العالية للتسرب المدرسي لعدة مسببات أبرزها:

- تشجيع هذه الظاهرة في المدارس التابعة لبلدية الاحتلال، من خلال تخفيف العقوبات أو غض النظر تماما عن التغيب المدرسي أو الهروب من المدرسة.
- نظام الترفيع التلقائي المعتمد في مدارس البلدية ومدارس وكالة الغوث، والذي ينجح فيه الطالب أيا كان معدله وأيا كانت نسبة حضوره.
- الوضع الاقتصادي المتردي للأهل، الذي قد يدفعهم لتوجيه ابنهم لسوق العمل باكرا بدلا من متابعة دراسته.
- النقص في الأبنية المدرسية والغرف الصفية.

4. النقص في الغرف الصفية، والأبنية المستأجرة:

تعاني حوالي 41% من المدارس في القدس من نقص في غرفها الصفية، وقد أظهرت إحصاءات العام 2006 وجود نقص حاد للغاية في الغرف الدراسية في شرقي القدس وصل إلى 1354 غرفة دراسية على الأقل، ومن المتوقع أن يصل هذا النقص في عام 2010 إلى 1883 غرفة صفية، ويؤثر هذا النقص سلبا على الأداء الدراسي للطلبة،

المنارة للاستشارات

كونه يؤدي إلى اكتظاظ كبير في الصفوف، حيث تتراوح الكثافة الصفية في مدارس القدس بين (0,5- 0,9) مترا مربعا للطالب الواحد، بينما النسبة العالمية تتراوح بين (1,25-2,00) مترا مربعا للطالب الواحد 101، لكن أثر هذا النقص الأشد خطرا هو حرمان عدد كبير من طلبة القدس من الالتحاق بالمدارس بسبب عدم وجود مقاعد شاغرة لهم.

5. الحواجز العسكرية وجدار الفصل العنصري:

أدى بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية إلى عزل أكثر من 154 ألف مقدسي عربي خارج المدنية، وجعلهم مضطرين يوما للدخول إلى مدينتهم عبر البوابات والحواجز، والانتظار لساعات قد لا تكون بعدها محاولة للدخول ناجحة بسبب تسعف سلطات الاحتلال. يضطر 37,1 % من موظفي الخدمات في القطاع التعليمي و 20% من الطلاب و 19,6% من المعلمين لعبور الجدار يوميا، وهؤلاء ستزداد معاناتهم صعوبة مع اكتمال بناء الجدار.ويتسبب المعلمين والطلاب إلى مدارسهم، بل وتوقيفهم واحتجازهم لعدة ساعات أحيانا، وبخاصة الذكور، أو منعهم من الدخول، وبالتالي عدم انتظام الدوام أو التسرب.

6. النقص في الكادر التعليمي:

تعاني مدارس مدينة القدس، باستثناء المدارس التابعة لبلدية الاحتلال، من نقص في الكادر التعليمي المؤهل والمتخصص في مختلف المجالات. ويعود ذلك لسببين رئيسيين: الأول هو تدني الرواتب التي تدفعها هذه المدارس، خاصة لدخول القدس للمعلمين الذين يحملون هوية الضفة الغربية، حيث كانت هذه المدارس تلجأ في الماضي لتوظيف مدرسين من الضفة الغربية وضواحي القدس، لأنهم يتقاضون أجورا أدنى تتناسب مع معدلات الدخل في مدن الضفة الغربية. لكن، وبعد انتهاء الجزء الأكبر من الجدار الفاصل وإغلاق بواباته مع القدس، أصبح صعبا جدا، إن لم يكن مستحيلا، على هؤلاء المعلمين الدخول إلى القدس يوميا، خصوصا أن الاحتلال يتشدد ويماطل في إعطائهم التراخيص اللازمة لتنقلهم. هذه مشكلة لا تقتصر فقط على المعلمين، بل تشمل جميع العاملين في المدارس بشكل عام، حيث تبرز مثلا مشكلة قلة النظافة بشكل حاد في مدارس القدس العربية، بسبب النقص في أذنة المدارس الذين يأتون غالبا من ضواحي القدس أو من الضفة الغربية.

7. سعي سلطات الاحتلال للسيطرة على قطاع التعليم بشكل كامل:

المنارة للاستشارات

تعمل سلطات الاحتلال بشكل منهجي وواضح على إحكام السيطرة على قطاع التعليم، فمن ناحية تزيد من الضغوطات والإجراءات التعسفية بحق المدارس والمعلمين العرب، ومن ناحية ثانية تسعى لاستقطاب الطلاب والكوادر إلى مدارس البلدية والمعارف. فقد بنت سلطات الاحتلال في السنوات العشر الأخيرة عشر مدارس جديدة ضخمة، كما أن الرواتب التي تدفعها تزيد بنسبة 60 إلى 100% عن رواتب موظفي مدارس الأوقاف.

وتجدر الإشارة إلى أن سلطات الاحتلال لا تعترف بالإفادات المدرسية الصادرة في الضفة الغربية أو عن مدارس الأوقاف كدليل لإثبات الإقامة في القدس، مما يعني أن طلبة هذه المدارس وأسرهم يصبحون مهددين بسحب هوياتهم المقدسية. وكل هذه الإجراءات تفرض ارتفاع نسبة الطلاب المنتسبين لمدارس الاحتلال، حيث بلغت في العام الدراسي 2008-2019 حوالي 59,8 من إجمالي طلاب مدارس القدس. (الاشهب، 2009)

وفي مواجهة هذه التحديات، نوصي بالإجراءات التالية: (دائرة شؤون القدس في منظمة التحرير الفلسطينية،2012، 59)

1. لابد من التذكير الدائم بأن جذر المشكلة هو الاحتلال، وبالتالي فإن أية حلول ومقترحات هي معالجة مؤقتة لحين زوال الاحتلال.
2. ضرورة إيجاد مرجعية موحدة لقطاع التعليم في القدس، بعيدا عن الانقسامات التي تشرذم الساحة الوطنية الفلسطينية الرسمية حاليا.
3. تأمين الدعم المالي، للطلاب والمدارس على حد سواء، على مستوى الطلاب، سيحد هذا الدعم من نسب التسرب العائدة إلى ضيق الظروف الاقتصادية. أما على مستوى المدارس، فسيمكن مثل هذا الدعم المدارس الخاصة ومدارس الأوقاف من دفع رواتب مغرية تجذب أصحاب الكفاءات التعليمية وتدفعهم للبقاء فيها، وبالتالي منافسة مدارس البلدية والمعارف في هذا المجال. كما أن مثل هذا الدعم قد يساعد المدارس في تحسين المرافق التعليمية، وليس الضائقة إن كان السبب الرئيسي للنقص في المرافق ليس الضائقة المادية، بل تعسف الاحتلال في منح الرخص.
4. التوعية المستمرة في وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية بما يقوم به الاحتلال من إجراءات في القدس، بما في ذلك جدار الفصل العنصري والحواجز وسحب الهويات

المنارة للاستشارات

المقدسية، وترشيد هذه التوعية لتشكل لاحقا وسيلة ضغط على سلطات الاحتلال وآلة دعم لمقاومة أهالي القدس وصمودهم.

ونذكر أيضا في مجال التوعية، فضح ما تعانيه مدارس البلدية والمعارف من نقص في الإشراف التربوي وتحوير للمناهج وتزييف للتاريخ، وتدني مستوى التحصيل وارتفاع نسبة التسرب الناتجة عن هذا النقص.

5. الاهتمام بتأهيل الكوادر التعليمية من خلال تنظيم البرامج التدريبية المختلفة بشكل دوري، والتركيز على احتياجاتهم، خاصة في بيئة الاحتلال، بما يستدعيه ذلك من إيجاد آليات الدعم النفسي والتوجيه التربوي للأهل والطلاب والخدمات الاستشارية. ولا يجب أن تقتصر هذه الدورات على المعلمين، بل يجب أيضا تنظيم دورات مناسبة للمدراء وللمشرفين وللأهالي، كل بحسب احتياجاته والدور الذي يؤديه.

6. تنشيط الجمعيات الأهلية والمدنية في القدس، وتشجيع الشباب على الانخراط في مثل هذه الأنشطة التي تزيد من وعيهم وخبرتهم، وتدعمهم أكثر في دراستهم وصمودهم، كما تفتح لهم آفاقا جديدة وتخفف من ضغوطهم وأعبائهم النفسية والاجتماعية، وتشكل لهم حصانة ضد التسرب، كما توظف طاقاتهم وجهودهم في مشاريع تنموية وتطويرية للمجتمع.

الصعوبات التي تواجه التعليم العربي في القدس:

التخطيط:

يصعب وضع خطة شاملة لمستقبل التعليم العربي في القدس، وذلك لتعدد الجهات المشرفة، خاصة مع سيطرة المعارف الإسرائيلية والبلدية على تعليم ما يقارب نصف الطلبة في القدس ودعم نظام الخصخصة في التعليم العربي بكل ما يحمل من سلبيات دون متابعة، بحيث أصبح فتح المدارس أمرا في متناول الجميع، مع توفير التمويل اللازم لذلك من المعارف الإسرائيلية.

الميزانيات:

تعاني المدارس العربية في القدس من نقص في الميزانيات، ومن تمييز واضح مقارنة مع مدارس في القدس الغربية، حيث يقدر نصيب الطالب العربي من الميزانية بنصف ما يحصل عليه الطالب اليهودي من الميزانية نفسها لرعاية التعليم الأساسي والثانوي كذلك فإن ميزانيات مدارس الأوقاف أو المدارس الخاصة غير كافية.

المنارة للاستشارات

الإشراف:

لا يوجد إشراف تربوي حقيقي من قبل المعارف والبلدية على المدارس التي تخضع لنظامها التعليمي، سواء رسمية أو معترف بها، حيث توظف لهذه الغاية أربعة مشرفين فقط بالمقارنة مع 26 مشرفا يتابعون مدارس الأوقاف والمدارس الخاصة، يعملون في مديرية التربية والتعليم الفلسطينية التابعة لدائرة الأوقاف.

البنية التحتية ونقص الصفوف:

في أيار 2001 قدم التماس إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية حول المطالبة بتوفير غرف صفية، وقد تعهدت إدارة المعارف للمحكمة ببناء 245 صفا خلال أربع سنوات، ولم تف بتعهداتها. وتبعتها التماسات أخرى، وقد وصل مجموع ما تعهدت به الدولة بناء 645 غرفة صفية في القدس، بينما بلغ مجموع عدد الصفوف التي أنشئت منذ 2009 وحتى 2011 (257) غرفة صفية ولديها خطة لبناء 158 غرفة صفية حتى 2011، وكان من المتوقع أن يصل النقص 2011 بـ 1500 غرفة صفية حيث أن النقص الحالي يقدر بـ 1000 غرفة صفية.

وتدعي السلطات الإسرائيلية أن النقص في الأراضي العامة هو السبب في عدم البناء، كما أنها تقدر تكلفة بناء الصف الواحد من 600 إلى 900 ألف شيكل، أي ما يعادل 160 – 230 ألف دولار، بدون ثمن الأرض. (جبريل، 2012، 81)

الهجمة على المناهج :

يواجه المنهاج الفلسطيني هجمة إسرائيلية كبيرة، وقد قامت السلطات الإسرائيلية بإعادة طبع جميع كتب المنهاج، لتحذف وتلغي كل ما يتعلق بالهوية الفلسطينية والمسميات العربية للمدن والأماكن الفلسطينية وما ينمي الترابط والانتماء العربي للطلبة المقدسيين بسلطتهم الفلسطينية أو بوطنهم العربي الكبير.

مع بداية العام الدراسي الحالي، حاولت إدارة التعليم الإسرائيلية فرض تدريس هذه الكتب المحرفة على المدارس الخاصة، إلا أنهم واجهوا رفض الأهالي إدارات المدارس الخاصة، وقد قامت إدارة التعليم الإسرائيلية بتوزيع الكتب دون مقابل، وهذا ما يبين إصرارهم على هذا التوجه المسيس.

المنارة للاستشارات

التسرب:

يعتبر التسرب من المدارس في القدس من الظواهر المقلقة، لأن الجهة المشرفة على القطاع الأكبر من الطلبة لا تعير أي اهتمام بالرغم من مسؤوليتها وفق قرارات الشرعية الدولية. كما أن هناك قانون التعليم الإلزامي في إسرائيل الذي صدر عام 1949 ويلزم بهذا المستوى من سن 5-16 سنة، ولم يطبق على جميع الأطفال في القدس الشرقية. كذلك ينص على حق كل طفل من 3-18 سنة بتعليم مجاني، الا أن هذا القرار لم يراع في القدس الشرعية. فهناك رسوم يدفعها الطلبة في مدارسهم بداية كل عام دراسي، ولا يوجد من يتابع أو يبحث عن المتسربين في مدينة القدس، وحسب اعترافات مديرية التربية والتعليم في المعارف الإسرائيلية في ردهم على سؤال لجنة التربية والتعليم في الكنيست، أنه ليس هنالك توثيق دقيق لعدد الأطفال الذين يتوجهون للتسجيل في مدارس المعارف، ويرفضون لسبب عدم وجود أماكن لهم واعترفت بوجود " مئات" من هؤلاء الأطفال، كما أن هناك تقديرا لعدد المتسربين وفق مصادر إسرائيلية ل 5520طالبا وطالبة متسربين من مدارس القدس عام 2009-2010، مقارنة بين تقدير عدد الطلبة في جميع المدارس في القدس وعدد السكان في سن التعليم والذي قدره التقرير بـ 94464 نسمة في الفئة العمرية من 5-18 سنة، وعدد الطلبة في جميع المدارس 88944 طالب وطالبة ويشمل رياض الأطفال. (تقرير عن جمعية حقوق المواطن في اسرائيل وجمعية عيرعميم، 2009)

وفي آخر تقدير لنسبة التسرب، وفق تقرير إسرائيلي، 5,84%، على اعتبار أن عدد الطلبة هذا العام بلغ 88944، وتقديرات الأفراد في الفئة العمرية من 5-18 بلغت 94454نسمة. ولكن، وحسب بيانات مديرية التربية والتعليم في القدس، تصل نسبة التسرب إلى 10% لأن هناك طلبة في مدارس القدس غير مسجلين في سجلات وزارة الداخلية، وهؤلاء أعدادهم كبيرة، وتهمل من الإحصاءات الإسرائيلية، وهم ينتظرون جمع شملهم أو يسكنون المدينة منذ سنوات ولا يحملون هوية القدس، وهناك نسبة من الطلبة من حملة هوية السلطة الفلسطينية ممن هم دون سن الحصول على بطاقة الهوية وممن يسكنون خارج القدس ويعبرون الحواجز يوميا من أجل التعلم في القدس، في بعض المدارس الخاصة التي تتميز بجودة التعليم، وقد اعتمدت تقديراتهم على حسابات المدارس التي تحصل على معونات مالية من المعارف الإسرائيلية، وتميل إلى زيادة أعداد طلبتها، وذلك للحصول على حصة مالية أكبر. (فوغن، 2006)

الكثافة الصفية:

المنارة للاستشارات

الكثافة الصفية في مدارس القدس دون المستوى بكثير، مقارنة مع النظام التعليمي في القدس الغربية، حيث تبلغ معدل الكثافة الصفية في القدس الغربية 23 طالبا\ صف، وتبلغ النسبة في القدس الشرقية 30 طالبا\ صف. بينما في مدارس الأوقاف لا تقاس الكثافة الصفية بقسمة عدد الطلبة على عدد الشعب، لان الغرف الصفية المستخدمة هي غرف مساكن صغيرة جدا، لذا نقسم مساحة الصف على عدد الطلبة، وبذلك كان معدل 0,7 متر مربع لكل طالب، وهذا أقل من الحد المقبول عالميا وهو 1,5 متر مربع للطالب.

المعلمون:

يعتبر نقص المعلمين من القضايا الصعبة التي تواجه العلمية التعليمية، وقد كنت مدينة القدس تعتمد على المعلمين الذين يسكنون في ضواحي المدينة أو المدن القريبة، ولكن مع السياسة الإسرائيلية التي تسعى إلى عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني من خلال الحواجز وبناء الجدار، واجهت المدارس مشكلة جديدة، وهي نقص الكادر التعليمي، فكثير من المدارس الخاصة والأوقاف كانت تعتمد على المعلمين من حملة هوية الضفة الغربية.

الحواجز العسكرية:

تؤدي الحواجز العسكرية الثابتة منها والمتحركة إلى التالي: (تقرير وحدة القدس،2008)

1. تأخير وصول المعلمين إلى مدارسهم، ما يؤدي إلى تشويش العملية التعليمية، وبالتالي التأثير السلبي على المسيرة التعليمية بأسرها. مما يلحق ضررا على مستوى التحصيل لدى الطلبة الذين يتأخرون، ومن هنا يترك بعضهم المدارس.
2. توقيف المعلمين والطلاب – على الأخص الذكور منهم – على الحواجز، وتعريضهم للتفتيش والانتظار، وذلك لعدة ساعات في بعض الأحيان، أضف إلى ذلك الإهانة والضرب أو منعهم من دخول القدس أحيانا أخرى، مما يلحق بهم ضرر نفسي يؤثر على حياتهم اليومية.
3. عدم انتظام الدوام يوميا يؤدي إلى تسرب الطلاب من مدارسهم.

على صعيد آخر، رفضت السلطات الإسرائيلية منح التصاريح لمعلمي القدس الذين يحملون هوية (السلطة الفلسطينية) ويعملون في مدارس مدينة القدس، ما يؤدي الى عرقلة سير العملية التعليمية في مدينة القدس، وبالتالي تفريغ مدارس الأوقاف.

المنارة للاستشارات

4. هناك حواجز إذا خرج المعلم منها يمنع من العودة من الحاجز نفسه مهما كانت هويته أو التصريح الذي يحمله، مثل حاجز الشيخ سعد. ويضطر المعلم أو المشرف التربوي الذي سيزور المدرستين اللتين تقعان خلف هذا الحاجز لسوك طريق عودة يزيد طوله عن خمسة أضعاف الطريق الأصلي، وليس هذا فحسب، بل طريق خطر بسبب وعورته والتصوير الجوي يوضح المسار الذي سيسلكه من يرغب بزيارة المدرستين من موظفي مديرية التربية في القدس.

5. الجدار والحواجز تمنع المساعدات التي تمنح لمدارس القدس من مناطق السلطة الفلسطينية، من أثاث وكتب وأغذية خاصة بالطلبة، ومن الأمثلة على ذلك، في شهر تشرين الأول عام 2011، قامت الجمارك بمصادرة حمولة شاحنة كانت تمر عبر حاجز حزما إلى القدس، وتقدر تكلفة الكتب المصادرة بـ 20000دولار.

الملاحقات الإسرائيلية للمدارس بالضرائب والمخالفات والغرامات:

تقدر ضرائب الارنونا (المسقفات أو ضريبة البلدية) المفروضة على مدارس الأوقاف بـ 25 مليون دولار، وهي تراكمية مع غرامات منذ عام 1967. وأيضا هناك مخالفات مفروضة على المدارس بسبب حجة البناء غير المرخص الى ملاحقات القضائية والغرامات وأوامر الهدم، وتشمل مدرسة الأيتام الثوري والفتاة "د" والفتاة "ج" وشرفات والايتام "د".

مقارنة بين مدارس الطلبة المقدسيين والإسرائيليين في القدس: (السمان، 2012، 118-123)

- حجم الموازنة تزيد عدة أضعاف عن مدارس الطلبة المقدسيين.
- مزودة بشتى المرافق التعليمية المجهزة بمواصفات وشروط ومعايير عالمية.
- مدرسة صديقة للطفل، تحبب الطفل بمدرسته وتشجعه على المضيّ في تعليمه.
- حرمان الطالب من التمتع بحقه في التعبير عن هويته وثقافته وتراثه وممارسة عباداته.
- السلطات الإسرائيلية تحرم الطلاب المقدسيين من إقامة الاحتفالات المختلفة.
- تحرمهم من التوجه الجماعي للمسجد الأقصى لممارسة شعائرهم الدينية، بحجة عدم استصدار تصاريح لذلك.
- وضع العراقيل المختلفة لإعاقة تكملة الطلبة دراساتهم الجامعية، وعدم اعترافها بشهادة جامعاتهم في مدينة القدس.

المنارة للاستشارات

واقع المعلم في مدارس القدس:

- رفض سلطات الاحتلال منح المعلمين من حملة هوية الضفة الغربية التصاريح اللازمة لدخول القدس.
- التعرض لهم على الحواجز.
- اعتقالهم وإذلالهم وفرض الغرامات عليهم عند ضبطهم دون تصريح.
- حرمان بعضهم من السفر خارج البلاد.

فقد كانت نسبتهم حوالي 60% قبل عام 2000، والآن يشكلون أقل من 28%، مما يؤثر سلبا على نوعية التعليم، لأنهم الأكثر خبرة ومنهية، بتخصصاتهم المختلفة.

واقع معلمي حملة الهوية الزرقاء:

- يعيشون ازدواجية الراتب الضئيل وغلاء المعيشة في القدس.
- الضرائب والتأمينات الإجبارية المفروضة عليه، مع العلم أن خط الفقر يصل الى حوالي 4500 شيكل. وهذا ما لا يحصله المعلم في القدس.

ملاحظة: وزارة التربية تدفع علاوة تصل إلى 1500 شيكل شهريا لمعلمي القدس فوق راتبهم، بهدف تشجيعهم على البقاء في مدارسها. ومع ذلك لم يصل الراتب إلى الحد الذي يتناسب وغلاء المعيشة.

إسرائيل تتهم المناهج الفلسطينية بالتحريضية!!

وقد اتهمتها سلطات الاحتلال بأنها مناهج تحريضية، تدعو إلى العنف وكراهية إسرائيل، وارتفعت الأصوات الدولية تطالب بدراسة المناهج وتحليلها، وسحبت الدول المانحة التي كانت تمول طباعة الكتب مساعداتها متأثرة بما ذكر. مع العلم أنه تم رفد وتمويل الدراسات المختلفة، لتحليل ودراسة كل حرف جاء في كتب المناهج الفلسطينية ومدى تأثيره على عملية السّلام.

نتائج الدراسات أثبتت:

- موضوعية المناهج الفلسطينية.
- مصداقيتها العالية.
- إلا أن إسرائيل لا زالت تشكو باستمرار من التحريض ضدها عبر المناهج الفلسطينية، وتطالب بـ:

✓ إسقاط مفاهيم "وطنية" من الذاكرة الفلسطينية.

المنارة للاستشارات

- ✓ إلغاء مصطلح الوطن والمواطنة، وشهيد الوطن، في الكتب المدرسية، لعلمها بمدى تأثيرها، متناسية أن مناهجها الدراسية:
  - عنصرية: تسعى إلى تشويه وتزوير التاريخ.
  - أهم ركائز نشر الفكر الصهيوني.

ويشير واقع التعليم الابتدائي إلى أنه تعليم مثقل بكثير من المشكلات التي تؤدي إلى ضعف مخرجات، وتسرب بعض التلاميذ منه، وارتدادهم إلى الأمية ، تتمثل مشكلات التعليم الابتدائي في ضعف صلة المناهج بحاجات التلاميذ ومطالبهم ، قصور طرق التدريس التي يغلب عليها الحفظ و الاستظهار، وارتفاع معدلات الرسوب و التسرب وضعف الأبنية المدرسية وعدم ملاءمتها من حيث عددها و نوعيتها و حجمها للأعداد المتزايدة من التلاميذ، مما أدى إلى ارتفاع كثافة الفصول وإشغال المدرسة من فترة في اليوم. (صوان، 2002)

ولمواجهة الواقع التعليمي الصعب في مدينة القدس المحتلة لا بد من: (عيسى، 2014)

1. تطوير وتفعيل واقع التعليم في المدينة بالقدر الذي يعزز الصمود ويحافظ على الهوية الوطنية الفلسطينية.
2. ضرورة تعامل المجتمع الدولي مع القدس كأراض محتلة، وبالتالي تفعيل دور مديرية تربية القدس الشريف كمرجعية لقطاع التعليم في المدينة
3. العمل على تخصيص موازنة مستقلة لمواجهة التحديات الخاصة بقطاع التعليم في القدس.
4. تعزيز وعي المواطنين في القدس حول أهمية التعليم في العملية التنموية، وفضح الممارسات الإسرائيلية في قطاع التعليم التابع للبلدية والمعارف الإسرائيلية وفلسفتها المدمرة على المدى البعيد.
5. ممارسة ضغوط محلية ودولية على سلطات الاحتلال لوقف تقييد حرية الحركة للطلبة والمعلمين وتجنيد مؤسسات حقوق الإنسان للمساهمة في ذلك.
6. توفير منح دراسية لخريجي الثانوية العامة بدلا من التوجه لسوق العمل الإسرائيلية.
7. لا بد من التذكير الدائم بأن جذر المشكلة هو الاحتلال.
8. ضرورة إيجاد مرجعية موحدة لقطاع التعليم في القدس.

المنارة للاستشارات

9. تأمين الدعم المادي، للطلاب والمدارس على حد سواء. فسيحدّ هذا الدعم من نسب التسرب العائدة إلى ضيق الظروف الاقتصادية. كما سيمكن هذا الدعم المدارس من دفع رواتب مغرية تجذب أصحاب الكفاءات.
10. الاهتمام بتأهيل الكوادر التعليمية من خلال تنظيم البرامج التدريبية المختلفة بشكل دوري، والتركيز على احتياجاتهم، خاصة في بيئة الاحتلال.
11. إنشاء صندوق لدعم التعليم في القدس يهتم بدعم رواتب المعلمين والمدارس بما فيها المدارس الخاصة للاستغناء عن الدعم المقدم من البلدية.

التحديات العامة التي تواجه المواطن المقدسي في بيئته المجتمعية: (مصطفى، 2015)

إذا ما أردنا الحديث في شأن تعزيز البيئة المجتمعية للمواطن المقدسي فلا بد حينئذ من أن نمر مر السحاب على هذا الشأن مجملين المعوقات والتحديات والصعوبات التي تواجه المواطن المقدسي في ظلال الإحتلال الإسرائيلي الذي يسعى ليل نهار للإستيلاء على الأراضي المقدسية تحت حجج وذرائع شتى محاولا تضييق الخناق على هذا المواطن حتى يترك المدينة المقدسة ويهاجر الهجرة القسريه تاركاً هذا الموقع المقدس للمواطن اليهودي كي ينزرع مكانه وبدلا منه . ومما لا شك ولا ريب أن المواطن العربي في القدس يواجه تحديات جساماً وصعوبات جمة ومضايقات لا حصر لها. غير أننا من الممكن أن نذكر بعضاً من هذه المضايقات والتحديات لنعد منها:

- عدم توفر فرص عمل، سواء أكان ذلك لأصحاب الكفاءات والقدرات العلمية أم للمواطن العادي. حيث لا يحق لهذا المواطن العربي العمل في سلك الدولة لأنه لا يحمل الجنسية الإسرائيلية. مع أن القانون الإسرائيلي لا ينص على أن الجنسية شرط من شروط العمل في سلك الدولة.
- وفي حالة ما اضطرا اليهود لليد العاملة الفلسطينية فإنهم يستغلونها استغلالا بشعاً إذ لا يمنح العامل العربي إلا أجرة متدنية جداً مقارنة بأجرة العامل اليهودي
- قلة المدارس الحكومية في القدس. إذ منذ عام 1967 ولغاية اللحظة لم يقم الإحتلال إلا ببناء مدرسة واحدة أقامها في نهاية عام 2001م. في حين أعداد الطلبة كما هو معروف في ازدياد مستمر. وتحتاج مدارس القدس إلى قدرة استيعابية تبلغ 62 ألف طالب وطالبة سنوياً من سن 5-18 سنة. غير أن الذي يجلسون على مقاعد الدراسة هم 47 ألفاً من الطلبة فقط.

المنارة للاستشارات

- تلوث البيئة: حيث الأحياء العربية في مدينة القدس تفتقر إلى الخدمات وفي تعرض دائم للإهمال المقصود، مثل تراكم النفايات في الشوارع والحارات والأزقة. وعدم السماح بترميم المباني العربية أو تجديد البنى التحتية لهذه المباني كخطوط المجاري التي كثيراً ما تفيض في الشوارع وتدخل على البيوت وتسبب المكاره الصحية والأمراض لأن خطوط مجاري القدس الغربية مربوطة بمجاري القدس الشرقية.
- ارتفاع أسعار الخدمات العامة كالماء والكهرباء بالإضافة إلى ارتفاع حاد في أسعار الملابس والمواد الغذائية. حيث ارتباط اقتصاد القدس الشرقية باقتصاد القدس الغربية، ولا يقوى المواطن العربي على مجاراة المواطن الإسرائيلي في سبل العيش نظراً للفارق الشاسع بين دخل المواطنين الإسرائيلي والفلسطيني.
- ارتفاع الضرائب مثل ضريبة (الأرنونا) والنفقات، وقلة دخل المواطن المقدسي مقابل ذلك. وإذا ما أراد المواطن العربي بناء بيت متواضع وعادي جداً فإن كلفة استصدار رخصة لهذا البناء البسيط لا تقل عن أربعين – خمسين (40-50) ألف دولار أمريكي. وبالتالي فأين القدرة لدى المواطن الفلسطيني على تأمين هذا المبلغ فضلاً عن قدرته على تأمين ضعف هذا المبلغ لأجل البناء؟
- قلة المراكز الصحية والمشافي في القدس الشرقية. بل عمد الإحتلال إلى إغلاق بعض المراكز الصحية التي كانت من قبل مثل مستشفى الهوسبيس وغيره من المراكز الصحية. كما يعاني المجتمع المدرسي في القدس من قلة المرافق الصحية أيضاً.
- انقطاع التيار الكهربائي بين الفينة والفينة مما يؤثر على الإنتاجية العربية في بعض المصانع الموجودة ويعرضها للخسارة المستمرة، مما يؤدي إلى إضعافها ثم إغلاقها في نهاية المطاف.
- يضاف إلى ذلك في مجال إضعاف الإقتصاد العربي في القدس قيام الإحتلال بفصل مدينة القدس عن باقي البلدات المجاورة لها وكذلك فصلها عن مدن الضفة الغربية، وذلك ببناء جدار الفصل العنصري ووضع الحواجز والسدود والمتاريس على أبواب المدينة المقدسة ومنع المواطنين من أبناء الضفة الغربية من دخول القدس مما جعل هذه المدينة أن تغدو مدينة أشباح بحيث لا يتمكن أي مواطن من زيارتها وزيارة أسواقها أو أماكن العبادة فيها. مما أدى إلى ضعف شديد في دخل المواطن المقدسي وعرض اقتصاد المدينة إلى الخطر الكبير كي يفكر تجار المدينة العرب بالهجرة بسبب الضغط المادي على الأسرة العربية في القدس

المنارة للاستشارات

- قلة الجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بمساعدة الأسر المحتاجة وذوي العسرة من الجانب المالي. بل عمد الإحتلال إلى إغلاق الكثير من هذه المؤسسات التي ترفد المجتمع المقدسي ببعض المساعدات أو العناية والرعاية المطلوبة.
- عدم السماح بأي نشاط في المدينة المقدسة تحت ذرائع وحجج الأمن بحيث اعتبر الإحتلال أي نشاط في هذه المدينة نشاطاً سياسياً ولم يفصل ما بين النشاطات المجتمعية أو البحثية والنشاطات السياسية. وقد أغلق نتيجة هذه الذرائع مؤسسات مقدسية، وما بيت الشرق إلا نموذج من هذه النماذج. وكذلك التضييق المستمر على جامعة القدس والتي سيأتي عنها الحديث لاحقاً.
- إهمال الجانب الزراعي وعدم العناية به مما جعل الأراضي الفلسطينية مهددة بالخراب، وبالتالي المصادرة لها من قبل الإحتلال، في حين يضع الإحتلال كل إمكاناته لدعم المزارع اليهودي ويبذل له التسهيلات الكاملة في كل ما من شأنه تعزيز البنية الزراعية لدى هذا المواطن، مما وضع البضائع العربية أمام منافسة قوية مع البضائع والمنتجات الإسرائيلية كما وكيفا. ومما لا شك أن ذلك يؤدي حتماً إلى إضعاف المنتوج الزراعي العربي
- عدم توفر مرافق حيوية للشباب والأطفال العرب كالنوادي الرياضية والثقافية والملاعب لإحتوائهم والعمل على توعيتهم وتثقيفهم وسد احتياجاتهم والفراغ الذي لديهم، مما يتسبب في خروج الأطفال إلى الشوارع. وحتماً فإن فعلاً من هذا النوع سيخلق لدى الأطفال مشكلات أخلاقية وسلوكية واجتماعية.
- عدم وجود مراكز شرطة، لحفظ الأمن والسلوكيات والجنوح الذي يتولد في كل مجتمع، مما يؤدي ذلك إلى زيادة نسبة الجريمة في المجتمع المقدسي، وهذا سيعود بالتالي بالسلبية على المجتمع بوجه عام كي يضج المواطن ويفكر بالهجرة من هذا الموقع إلى موقع آخر أكثر أمنا واستقراراً، وهذا بالضرورة عامل من عوامل الطرد والتهجير بطريقة غير مباشرة للمواطن العربي في القدس.
- هناك انعدام شبه كامل للحركة الثقافية في القدس، إذ تفتقر المدينة إلى المكتبات العامة، والنوادي الثقافية، والمحاضرات العامة، ومراكز التكنولوجيا المعلمة والموجهة. كل ذلك نتيجة عدم توفر الأمن وكثرة الإضرابات المدرسية والتجارية، والإغلاقات المستمرة والحواجز العسكرية الإسرائيلية، وملاحقات الجنود المستمرة للشباب المقدسي ومحاولات تهويد الأحياء

المنارة للاستشارات

العربية، وإغلاق المؤسسات الثقافية الفلسطينية والتضييق عليها كما هو الحال في التضييقات المستمرة على جامعة القدس.

- كل ما تقدم وسواه خلق مشكلات اجتماعية كبيرة في المجتمع المقدسي فهناك الانحرافات لدى الشباب، وانتشار المخدرات وتسيب الطلبة من المدارس وانتشار ظاهرة الخوف عند الأطفال، والمواجهات المستمرة مع الجيش والمستوطنين.
- كثرة الإضرابات والإغلاقات للمدارس وارتفاع أقساط التعليم المدرسي لدى المدارس الخاصة الإسلامية والمسيحية، مما يرهق وأرهق كاهل المواطن المقدسي.
- محاولات الطمس المستمرة للهوية العربية المقدسية سواء أكان ذلك متعلقاً بالمواطن أم المدينة المقدسة أم دور العبادة فيها. وما الحفريات وشق الأنفاق تحت المسجد الأقصى إلا نموذج لهذه المحاولات. وهذا غيض من فيض وما يواجهه المواطن المقدسي هو أكثر من ذلك وأعظم. لكنها الإلمامة السريعة.

نتائج الدراسة:

إن للقدس تاريخ عريق في التعليم في عصر الإسلام، فقد كان أهتمام المسلمين الأوائل واضحاً للتعليم من خلال كثرة المدارس ودور التعليم والزوايا العلمية والتكايا، فقد أهتم المسلمين والخلفاء بالتعليم في القدس لمركزها الديني ووجود المساجد والكنائس فيها، فهي مسرى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، ومنها صعد إلى السماء وعاد إليها، وكذلك فهي مدينة السلام التي عاش فيها سيدنا عيسى عليه السلام، من هنا تبرز أهمية الصراع السياسي على مدينة القدس وعلى التعليم فيها، فقد تبين من الدراسات والتقارير السابقة قلة الاهتمام بالتعليم في القدس وخاصة منذ حرب حزيران سنة 1967م، الأمر الذي عزاه الكثير من الباحثين إلى الأمور السياسية المتمثلة بالاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس وعدم اهتمامهم الصريح والواضح بتعليم أبناءها، كما أن الباحثة لم تجد الكثير من الدراسات التي تهتم بالتعليم وتأثره بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية.

وبالرغم من قلة الدراسات التي بحثت في مشكلات التعليم في القدس إلا أنه تبين من خلالها أن أهم مشكلات التعليم في مدينة القدس تتمثل في الآتي:

1. السياسة: وتتمثل في الصراع السياسي بين الفلسطينيين والإسرائيليين على المدينة وفرض السيادة عليها، ومحاولة اسرائيل تهويدها بكل الوسائل ومنها التعليم والاستمرار في احتلالها ضاربة بعرض الحائط كل الأعراف الدولية والقرارات الخاصة بمدينة القدس في الأمم المتحدة

المنارة للاستشارات

والتي أقرت وتحدثت عن القدس كمدينة عربية إسلامية يجب أن تكون تحت الحكم السياسي العربي. أن مشكلة القدس ليست مشكلة دينية على الإطلاق. وهذا ما وقعت فيه بعض النشاطات الثقافية والفكرية التي شددت على إسلامية القدس، أو على طابعها الديني الإسلامي . المسيحي. إن القدس قضية سياسية بالدرجة الأولى، أي قضية مدينة تحت الاحتلال. فلو كانت القدس مجرد مشكلة دينية لكان حلها سهلاً، أي أن يتم إعطاء الجميع، بمن فيهم اليهود، حرية العبادة. أما أن تكون قضية سياسية فهذا يعني أننا إزاء قصة شعب واحتلال واستيطان ونفي وتغيير هوية المكان.

2. الثقافة: إن التعليم وتطويره، والثقافة وإعلاء شأنها في المجتمع، يعدان من الأسس الجوهرية للنجاح في تنفيذ خطط التنمية في المجتمع، لأنهما يؤسسان القواعد النفسية، والعقلية، لاستيعاب برامج التنمية وخطواتها المختلفة وعلى هذا فإن مشاريع التعليم والتثقيف الاجتماعي، لا تعد مشاريع استهلاكية، بل هي من صميم العمليات الإنتاجية، لأنها تتجه لبناء الإنسان وهو رأس المال الحقيقي لأي مجتمع . أن الوعي الثقافي يشكل حصناً منيعاً لدى أفراد الأمة من الأخطار الخارجية أو من كل ما يهدد هويتها وثقافتها وحضارتها. إذ يقف الجيل المتعلم والمثقف والواعي بكل قوة أمام كل السياسات أو الإحتلالات التي تشكل خطراً على الدولة والشعب سواء أكان ذلك فيما يتعلق بهويتها الثقافية وخلفيتها الحضارية أو كان متعلقاً في جوانبها المادية من سيطرة على البلاد والعباد والإقتصاد ومصادرة الأراضي واقتطاع ما يشاء المحتل من هذه الأراضي حسب ما يناسبه ووفق احتياجاته ومصالحه أو هواه. ومن هنا فان الثقافة ترتبط بشكل مباشر مع التعليم، وقد تبين من خلال الدراسات السابقة القليلة أن هناك انعدام شبه كامل للحركة الثقافية في القدس بسبب قلة المكتبات العامة والنوادي الثقافية والمراكز العلمية.

3. تعدد الجهات الإشرافية: تتمثل الجهات الإشرافية على التعليم في القدس في خمسة جهات هي (الأوقاف الإسلامية، وزارة المعارف الإسرائيلية، بلدية القدس، الانروا، والقطاع الخاص)، ويعُد تعدد الجهات الإشرافية على التعليم في القدس من أخطر المشاكل على التعليم، مما يعني غياب المرجعية الموحدة الموجهة للتعليم في القدس وغياب الأهداف والقيم والمفاهيم والاستراتيجيات التربوية الموحدة التي يجب أن تتبناها في المدارس والتعليم.

المنارة للاستشارات

4. تسرب الطلبة من المدارس: أشارت اغلب الدراسات أن نسبة تسرب الطلبة من مدارس القدس تتراوح بين (10%-15%) وهي نسبة عالية وخاصة في مدارس البلدية والمعارف الإسرائيلية، ويعزى السبب إلى تسرب الطلبة إلى الوضع الاقتصادي السيئ عند الأهالي والنقص في الغرف الصفية والأبنية المدرسية، ونظام الترفيع التلقائي الذي تتبناه مدارس البلدية والانروا.

5. الحواجز العسكرية وجدار الضم والتوسع: يعيش ما يقارب 170 ألف مواطن مقدسي خارج المدينة، الأمر الذي يجعلهم يعبرون يومياً عبر البوابات والحواجز الإسرائيلية، والتي تؤدي بالتأكيد إلى تأخر الطلبة والمعلمين وموظفي خدمات القطاع التعليمي اليومي عن المدارس، مما زاد من معاناة الطلبة والمعلمين على حد سواء وعدم انتظام الدوام وتسرب الطلبة من المدارس.

6. نقص الكادر التعليمي: تعاني أغلب مدارس القدس من النقص في الكادر التعليمي المتخصص والمؤهل في مجالات عدة، ويعود السبب في ذلك إلى تدني الرواتب التي تدفعها المدارس للمعلمين باستثناء مدارس البلدية والمعارف الإسرائيلية، وتشمل المشكلة أيضاً العاملين من أذنة وعمال نظافة وخاصة في مدارس الأوقاف الإسلامية.

7. الميزانيات والتخطيط: بسبب تعدد الجهات الإشرافية وقلة الموازنات المخصصة لمدارس القدس، فإن وضع خطط تنموية مستقبلية لهذه المدارس يكاد يكون معدوماً وخاصة في مدارس الأوقاف والانوروا، حيث يرتبط التخطيط بشكل مباشر في مدى توفر التمويل اللازم لتنفيذ بعض الخطط التنموية في هذه المدارس.

8. الأبنية والغرف الصفية: أشارت أغلب التقارير والدراسات السابقة إلى أنه هناك نقص حاد في الأبنية والغرف الصفية في مدارس القدس، مما أدى إلى اكتظاظ الصفوف بالطلبة وبلغ ذروتها 50 طالباً في الصف الواحد، وساعد ذلك في تسرب بعض الطلبة منها، فيما أشارت التقارير إلى احتياج مدارس القدس من الغرف الصفية إلى أكثر من 1000 غرفة صفية لحل مؤقت لهذه المشكلة، وقد أدى النقص في الغرف الصفية إلى لجوء بعض المدارس إلى استئجار أبنية سكنية أو استخدام المكتبات والملاجئ كغرف صفية وحتى الممرات، مما انعكس بشكل سلبي على تدني مستوى التعليم في هذه المدارس.

9. الضرائب والمخالفات والغرامات: تفرض بلدية القدس على المدارس العربية ضريبة المسقفات والتي بلغت على مدارس الأوقاف لوحدها ما يقارب 25 مليون دولار في العام

المنارة للاستشارات

2012م، مما زاد من معاناة هذه المدارس على صعيد توفير الموازنات والإمكانات المالية وبالتالي تأثيرها السلبي على التعليم، كما فرضت البلدية على بعض المدارس مخالفات وغرامات باهظة على بعض المدارس بحجة البناء غير المرخص.

10. المناهج الدراسية: تحاول اسرائيل جاهدة تغيير المناهج الدراسية التي تدرس في مدارس القدس لطمس الهوية الفلسطينية العربية عليها، ومحاولة تغيير الكثير من الكتب الدراسية وخاصة كتب التاريخ والجغرافيا والدين، وفرض كتب معدلة تتلاءم مع سياساتها لطمس الهوية المقدسية العربية، محاولة بذلك تغيير وتزوير التاريخ فيما يخص أصل مدينة القدس العربية.

11. النقص في الوسائل والأجهزة التعليمية: تعاني أغلب مدارس القدس من نقص حاد في الوسائل والأجهزة التعليمية الحديثة، مع توفرها في مدارس البلدية والمعارف الإسرائيلية، مما يدلل على عدم تكافئ الفرص التعليمية للطلبة، وساعد ذلك في تدني مستوى التعليم والثقافة في بعض المدارس وتسرب الطلبة منها.

12. المشكلة الاجتماعية: لقد خلق تسرب العديد من الطلبة وخاصة صغار السن مشكلات اجتماعية جمة في المجتمع المقدسي، وخاصة انحراف هؤلاء الطلبة وانتشار المخدرات وظاهرة الخوف عند الأطفال من المستقبل، بالإضافة إلى مشكلة الزواج المبكر والطلاق، ويعود كل ذلك إلى قلة الاهتمام والإلمام بالتعليم لدى الكثير من الأهالي والتغاضي عن تصرفات الأبناء وقلة التنشئة الاجتماعية السليمة عند الأبناء من قبل الأهل.

13. الظروف الاقتصادية: تعاني العديد من العائلات المقدسية من ظروف اقتصادية صعبة، الأمر الذي أدى إلى تسرب العديد من الطلبة من المدارس وذهابهم إلى سوق العمل الإسرائيلي، وكذلك ظروف السكن والبطالة التي يعاني منها المقدسيين، كل ذلك أدى إلى مستوى تعليمي متدن لدى الأهل وتفكك أسري عند بعض العائلات.

توصيات الدراسة

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها فإن الباحثة توصي بما يلي:

1. توحيد الجهات الإشرافية على التعليم في القدس ما أمكن، حيث يؤدي ذلك إلى تحديد الأهداف ووضع الخطط التنموية الملائمة للتعليم في القدس وبالتالي السيطرة على بعض مشكلات التعليم.

المنارة للاستشارات

2. ضرورة ربط التعليم بالثقافة لأنهما يُعدان الأساس لأي تنمية تربوية في المجتمع المحلي حيث يشكل الوعي الثقافي الدرع المانع لأية أخطار خارجية.

3. يجب توفير الإمكانات اللازمة لمنع تسرب أعداد كبيرة من الطلبة من المدارس، عن طريق وضع برامج توعية مسائية لذوي الطلبة تثقفهم وتعدل توجهاتهم نحو التعليم لأبنائهم.

4. ضرورة توفير الكادر التعليمي المتخصص في المدارس وبرواتب معقولة تتناسب مع رواتب بلدية القدس والمعارف الإسرائيلية.

5. يجب أن تقوم الجهات المشرفة على التعليم في القدس بوضع الخطط التنموية التربوية للمدارس وتوفير الميزانيات اللازمة لتنفيذها.

6. ضرورة الإسراع في توفير الأبنية والغرف الصفية في مدارس القدس مع توفير الإمكانات العلمية من أجهزة حديثة ووسائل علمية متطورة تواكب التطور العلمي الحديث.

7. يجب وضع آلية محكمة لمواجهة فرض الضرائب والمخالفات والغرامات المفروضة على مدارس القدس وخاصة مدارس الأوقاف الإسلامية.

8. وضع الخطط المناسبة لمواجهة المشاكل الاجتماعية في القدس وخاصة انحراف الطلبة ومنع انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والزواج المبكر والطلاق، عن طريق عمل الندوات والدورات والمحاضرات التثقيفية لأهالي الطلبة في المدارس وتنبيههم إلى ضرورة التنشئة الاجتماعية السليمة لأبنائهم.

9. ضرورة دعم أهالي القدس مادياً وخلق فرص عمل مناسبة لهم وتوفير ظروف اقتصادية مناسبة لمنع تسرب الطلبة نحو سوق العمل الإسرائيلي.

10. يجب العمل من قبل كل الجهات الرسمية وغير الرسمية على وضع الحد ضد تصرفات اسرائيل نحو تغيير المناهج الدراسية التي تدرس في مدارس القدس، لتبقى القدس بمكانتها التاريخية والدينية العربية راسخة في عقول أبناء الشعب الفلسطيني وخاصة أبناء القدس فهم المرابطون إلى يوم الدين فيها.

المنارة للاستشارات

المراجع العربية:

الأشهب، اعتدال (2009). مقاومة التهويد الثقافي والتربوي في مدينة القدس، ورقة عمل مقدمة للندوة العالمية لشؤون القدس.

تقرير عن جمعية حقوق المواطن في إسرائيل وجمعية عيرعميم، أيلول 2009.

جبريل، سمير (2008). تعدد مرجعيات التعليم في القدس واقع وتحديات، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الائتلاف الأهلي في القدس.

حبايب، علي (2001). مشاكل التعليم الفلسطيني في المرحلة الأساسية، جامعة النجاح الوطنية.

دائرة شؤون القدس في منظمة التحرير الفلسطينية (2012). أوراق ندوة مشكلات التعليم في القدس، جامعة القدس، 25 نيسان.

السمان، ديما (2012). التعليم في القدس المحتلة تحد وصمود، معركة المناهج الفلسطينية... معركة تاريخ وثقافة، أوراق ندوة مشكلات التعليم في القدس، جامعة القدس، 25 نيسان.

صوان، محمد عليان (2002). المشكلات التي تواجه التعليم المدرسي في القدس المحتلة من وجهة نظر المعلمين والمدراء والمشرفين التربويين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس.

عيسى، حنا (2014). التعليم والإسكان مشكلات حقيقية تواجه المقدسيين، أستاذ القانون الدولي، جامعة القدس.

فوغن، يوفل (2006). التعليم في القدس الشرقية، تقرير من مركز الدراسات والمعلومات في الكنيست، مقدم إلى لجنة التربية والتعليم البرلمانية.

مصطفى، حمزة ذيب (2015). تعزيز البيئة الاجتماعية في القدس، البعد الاجتماعي، القدس.

وحدة شؤون القدس (2009). وزارة التربية والتعليم العالي في السلطة الوطنية الفلسطينية، تقرير عن قطاع التعليم في القدس الشريف.

المراجع الأجنبية:

Hijazi, Y. (2012) School Drop Out in Jerusalem, Causes and effects. Arab Though Forum.

Tanner, K. (2009) Minimum Classroom Size and Number of Students per Classroom, The University of Georgia, School Design and Planning Laboratory.

مراجع الانترنت:

http://www.jdoe.edu.ps .تاريخ الدخول 2019/6/29م

http://alquds-org.blogspot.com/2019/07/blog-post_5161.html

https://qudsinfo.com/info-details

المنارة للاستشارات